الامير عبدالله يأمر باعادة هيكلة مؤسسات الحركة الرياضية

تصميم خطة استراتيجية على مستوى جميع القطاعات الاهلية والعسكرية والجامعية والمدرسية

د.أمين ساعاتي

□ اذا سألنا انفسنا سؤالا مباشرا ما هو المطلوب من اللجنة التي شكلها نائب خادم الحرمين الشريفين برئاسة صاحب السمو الملكي الامير عبدالمجيد بن عبدالعزيز.

والجواب هو أن المطلوب –بنص التكليف– قد ارتأينا أن يقوم سموكم بدراسة كافة السبل التي تؤدي الى نهوض ورفعة شأن الرياضة في المملكة بشكل عام والأنشطة الشبابية وكرة القدم بشكل خاص سعياً للوصول للمكانة الرياضية المرموقة والمتميزة التي تتناسب مع تطور وسمعة ومكانة المملكة.

إن قرار نائب خادم الحرمين الشريفين بتشكيل لجنة لدراسة أوضاعنا الرياضية وبخاصة كرة القدم فرصة ذهبية لن تتكرر في الأمد المنظور لاعادة هيكلة مؤسسات الحركة الرياضية، وطالما أنها فرصة ذهبية فيجب أن تستغل على الوجه الأكمل حتى لاتضيع من بين ايدينا فرصة اعادة هيكلة مؤسساتنا الرياضية.

ومن هذا المنطلق فإن الاسم العلمي المناسب لهذه العملية هو مشروع اعادة هيكلة مؤسسات الحركة الرياضية في المملكة العربية السعودية.

وبهذا التحديد لن يشتت جهدنا ونكتب كلاما تنظيرياً يتضمن الاماني والاحلام، بل بهذا التحديد نستطيع أن نعرف ماذا نريد، وكيف نحصل على ما نريد؟!

هذا المشروع في تقديري لا يحل بتشكيل اللجان الأربع لأن اللجان الأربع سوف تنحصر مهمتها في تجميع البيانات والمعلومات والمقترحات عن المشاكل التي تعاني منها الحركة الرياضية.

وهذه المشاكل بحكم تكرارها أصبحت معروفة للجميع. فكلنا نعرف ان الاندية تعاني من أزمات مالية عاصفة، وكلنا نعرف أن الاندية تعاني من مشاكل وقصور في التحكيم وكلنا نعرف أن الأندية ملتاعة من الاعلام الرياضي وو..الخ.

كل تلك العوامل افرزت وأدت الى هبوط المستوى وبالتالي الى أن نكون صيداً سهلاً للألمان والايرلنديين في مونديال ٢٠٠٢م. اذن ماهو الحل العلمي لهذه القضية؟!

الحل العلمي هو اعادة هيكلة مؤسسات الحركة الرياضية بحيث تتضمن التركيز على تحقيق ثلاثة عناصر هامة جداً وهي:

١– تصميم خطة استراتيجية فعالة للحركة الرياضية على مستوى جميع قطاعات المملكة.

٢– وضع تنظيم اداري جديد ولوائح وأنظمة جديدة لجميع مؤسسات العمل الرياضي ابتداء من الرئاسة العامة لرعاية الشباب والأندية والاتحادات واللجان، بما يساعد على تطبيق اللجان نظام الجدارة Merit System في اختيار اعضاء الاتحادات والأندية واللجان.

٣– خصخصة الاندية في ضوء الخطوات التي نصت عليها استراتيجية التخصيص التي اصدرها المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز.

أولاً: الخطة الاستراتيجية

إن الخطة الاستراتيجية تعني الخطة الموحدة والشاملة والمترابطة التي تهدف الى ضمان تحقيق اهداف التنمية الرياضية الشاملة في جميع المجالات الرياضية والشبابية وفي جميع القطاعات الاهلية والعسكرية والجامعية والمدرسية.

ومن أهم أهداف الخطة الاستراتيجية:

١– ايضاح قدرة مؤسسات العمل الرياضي على التفاعل والتكيف مع الظروف البيئية المحلية والخارجية والظروف التنافسية مع الاندية والمنتخبات الاقليمية والعالمية.

٢– تطوير قدرات المنظمة في كيفية تدبير وتوزيع الموارد المالية والبشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل.

٣– محاولة تقليل الاخطار والاخفاقات في اللقاءات الرياضية وتحويلها الى انتصارات وبطولات.

٤– تقوية وتعميق الشعور بالمسئولية بين كافة المستويات العاملة في مؤسسات العمل الرياضي.

٥– الرفع من مستوى الدقة والكفاءة في العملية التخطيطية في كافة المستويات الادارية والفنية حتى لا نصدر الخطط للمنتخبات بعيدة عن الواقع.

٦– زيادة فعالية اتخاذ القرارات في المجالات التي تتناول زيادة ارباح الاندية وسياسات النمو والتوسع.

ثانياً: التنظيم الاداري

اتسم التنظيم الاداري في الاندية بالجمود، فقد بدأ التنظيم الاداري في الاندية في نادي الاتحاد العربي السعودي منذ تأسيسه في عام ١٣٤٧هـ– ١٩٢٧م وهو عبارة عن تنظيم هايراركي بسيط يتصدره رئيس للمجلس وسكرتير وبقية الاعضاء الذين يكلفون بمهام الألعاب الاخرى، ويتناسب الاهتمام بالألعاب الاخرى عكسيا مع الاهتمام بلعبة كرة القدم.

وظل هذا التنظيم قرابة خمسين عاماً، ثم أدخلت رعاية الشباب قبيل عشر سنوات لمسة تطويرية على هذا التنظيم بتشكيل مجلس اعضاء الشرف والمجلس التنفيذي واللجان التابعة لهما، ولكن مع هذا ظلت الوظائف والمهام على حالها.

ورغم ان الاستثمار في الاندية بدأ يحتل الصدارة جنبا الى جنب مع المشاكل المالية الا ان اللوائح ظلت بعيدة عن تنظيم قضية الاستثمارات أي لم تشر اللوائح الى انشاء قطاع للاستثمار في التنظيمات الادارية وهو من القطاعات الملحة في الوقت الراهن، ولو أنشئ هذا القطاع منذ عشر سنوات لكان مفيدا لعمليات الخصخصة المأمولة.

كما أن اللوائح لم تحدد قنوات اختيار أعضاء الاتحادات ولم تضع المواصفات المطلوبة في العضو الذي يستحق أن يكون عضوا في اتحاد ما من اتحادات الألعاب الرياضية، وأذكر ان بعض الاتحادات بها اعضاء لايمتون بأي علاقة للألعاب التي يشغلون مقعدا في اتحاداتها، كما أن التنظيم الاداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب أصيب بالترهل ولم يعد قادرا على تفريخ الكفاءات الادارية، فنرى شخصا واحدا مسئولاً عن الشئون المالية يقوم بمهام رياضية وفنية بالغة الدقة ولاتمت الى تخصصه بصلة ناهيك وأن هناك معهداً للقادة.

ونظرا لأن قضية النهوض بالرياضة أصبحت قضية وطنية فلا مناص من أن تشترك جميع الفعاليات ذات الاختصاص في المساهمة في النهوض، لذلك رفعت اقتراحاً الى الجمعية السعودية للادارة اطلب منها أن تنظم مؤتمرا علميا بعنوان «ادارة الاندية في عالم متغير» بحيث يتناول المؤتمر دراسة كل العناصر اللازمة لايجاد تنظيم اداري على أسس علمية فعالة للاندية الرياضية يكون وسيلة لتحقيق الاهداف العليا للنهضة الرياضية وتعمل التنظيمات الادارية كذلك على تدبير المال اللازم للاندية.

ولقد تلقيت خطاباً من سعادة رئيس فرع الجمعية السعودية للادارة بجدة الدكتور حبيب الله محمد التركستاني يرحب بالفكرة ويطلب الاجتماع لمناقشة امكانيات ومحاور عقد المؤتمر وفعلاً تم الاجتماع وتقرر ان يعقد المؤمر في شهر شوال ١٤٢٣هـ.

ثالثاً: خصخصة الاندية

حينما نطرح مشروع خصخصة الاندية.. يتوه الكثير في خضم هذا المصطلح علماً بأن الاجراءات التي يجب أن تتبع في خصخصة الاندية أوضحها قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٧ وتاريخ ١١/١١/١٤٢١هـ بأن يتولى المجلس الاقتصادي الأعلى مسؤولية الاشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه، وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية، ويحدد المجلس الاقتصادي الأعلى النشاط الذي يستهدفه التخصيص، اضافة الى ماتبادر باقتراحه الجهات الحكومية الاخرى، وتصدر قائمة النشاط المستهدف بالتخصيص بقرار من مجلس الوزراء، ويضع المجلس الاقتصادي الأعلى خطة استراتيجية وبرنامجا زمنيا لتحقيق ذلك، وتعد الجهة المشرفة على كل نشاط يتقرر تخصيصه برنامجا تنفيذيا لذلك، بناء على الدراسات المطلوبة.

وتقوم لجنة التخصيص بما يلي:

١– اقتراح المؤسسات (والاندية) المستهدف تخصيصها وتحديد الأولويات.

٢– تحديد اطار العمل التنظيمي والتنفيذي لعملية التخصيص.

٣– متابعة تنفيذ عمليات التخصيص والاشراف عليها.

وتهدف عمليات الخصخصة –كما جاءت في استراتيجية التخصيص– الى أن تكون وسيلة فاعلة لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول المنتجة في المنشآت والمشاريع العامة من خلال استخدام أسلوب الاكتتاب العام في التخصيص والذي يعتبر أهم اساليب التخصيص في تطوير سوق رأس المال المحلية.

ومع الأهمية الكبرى التي ينطوي عليها مشروع الخصخصة.. إلا أن ما قرأناه في الصحف المحلية عن خصخصة الاندية يؤكد ان مفهوم الخصخصة بصورة عامة وخصخصة الاندية بصورة خاصة غير واضح عند الكثير، حتى بدى مشروع خصخصة الاندية وكأنه وليد ناقص لم تكتمل اعضاؤه بعد.

والفكرة المتواضعة التي طرحت عن خصخصة الاندية.. هي ان خصخصة الاندية تعني انتقال ملكية الاندية من الحكومة الى مجموعة من الاثرياء الذين يمتلكون النادي كما يمتلكون شركاتهم ويديرونها ويضعون لها السياسات الكفيلة بتحقيق الارباح، أو قيام مجموعة من الأثرياء بامتلاك الحصة الأكبر من قيمة النادي ثم طرح باقي الاسهم في سوق الأوراق المالية أو البنوك التجارية للمستثمرين من مشجعين ولاعبين وسواهم.

وهذا غير صحيح، فالخصخصة –كما وضحت في استراتيجية التخصيص– لاتعني ابدا ان تبتعد الحكومة عن الاندية نهائيا وتسلمها للقطاع الخاص، وانما تعني أيضاً أن تحتفظ الحكومة بمسئولية التخطيط الاستراتيجي للاندية وتوفير حماية مناخ الاستثمار وتقرر السياسة العامة ووضع الأنظمة ومراقبة سير الاندية والمشاركة في الملكية.... أما المفهوم البسيط لخصخصة الاندية عند الكثير من المتابعين لهذا المشروع الاقتصادي والرياضي المعقد، فهو مفهوم ناقص.

ولقد عرفت استراتيجية الخصخصة التي اصدرها المجلس الاقتصادي الأعلى بأنها عملية تغيير في الملكية أو الادارة للمؤسسات والاندية والمشاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص اعتمادا على آليات السوق والمنافسة وذلك بتطبيق اساليب متعددة تتراوح بين عقود الادارة والتشغيل والايجار والتمويل أو البيع الكلي أو الجزئي للموجودات الى القطاع الخاص.

****

والمتتبع لتاريخ الحركة الرياضية وتاريخ الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية يجد ان هناك تلازماً طردياً في المسار. بمعنى أننا اذا ناقشنا مشاكل الاندية.. نجد انها في الاساس هي مشاكل اقتصادية.

ومنذ بداية التسعينيات الميلادية.. بدأت المملكة العربية السعودية –كغيرها من دول العالم الثالث– تتعرض لضغوط النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث تقرر في الدار البيضاء انشاء منظمة التجارة العالمية WTO في عام ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م التي اعتمدت خصخصة القطاعات الانتاجية كخيار استراتيجي للدول الاعضاء.

وبذلك اصبحت منظمة التجارة العالمية سوقا عالميا جنبا الى جنب مع الاسواق العالمية التي نشأت في هذه الفترة في انحاء مختلفة من العالم كالاتحاد الاوروبي ونافتا وآسيان والمفروض السوق العربية المشتركة.

وازاء هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية.. اتخذت المملكة العربية السعودية مجموعة من السياسات والخطط الرامية الى التعامل مع المتغيرات العالمية بما يثري الاقتصاد الوطني السعودي ويساعد على زيادة معدلات التنمية الوطنية الشاملة.

ان خصخصة الاندية الرياضية جاء في الوقت المناسب ذلك لأن الخصخصة اصبحت توجها عاما للدولة واصبحت هذه السياسات بمثابة مناخ ملائم للتفكير في حل مشاكل الاندية عبر مناقشة مشروع خصخصة الاندية الرياضية.

وخلاصة القول أن صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الذي اصدر أمره بتشكيل لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي الامير عبدالمجيد بن عبدالعزيز لدراسة تطوير الحركة الرياضية وبخاصة كرة القدم.. وفر لنا فرصة ذهبية لاعادة هيكلة مؤسسات الحركة الرياضية.

ولاشك فإن اعادة الهيكلة سوف توفر لجميع الفعاليات الوطنية فرص المشاركة والمساهمة في تطوير وتمثيل جميع الألعاب الرياضية والارتقاء بمشاركاتنا حتى نكون في مستوى المنافسة وتهيئ لمؤسسات العمل الرياضي امكانية التعامل والتفاعل بكفاءة مع كل المستجدات على الساحة الاقليمية والعالمية.

■ الاندية لابد من استثمارها

■ د. ساعاتي

* خصخصة الاندية الرياضية سبيل مناسب لاعادة تنظيمها

* تطوير الأنظمة القائمة ووضع نظام مرن لاستثمارات الاندية

* عقد مؤتمر لمناقشة تطوير التنظيم الاداري في الاندية وسبل تطورها

* الجمعية السعودية للادارة تسخر امكاناتها لوضع تنظيم اداري فعال للاندية